وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، 08 أكتوبر 2023

أخبار الطاقة

أمين أوبك يشدد على الحاجة لاستثمار 12 تريليون دولار في صناعة النفط

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

حذر الأمين العام لمنظمة أوبك هيثم الغيص من أن أسعار الطاقة قد ترتفع بسبب نقص الاستثمار، وقال إنه يجب استثمار ما لا يقل عن 12 تريليون دولار في الصناعة حتى عام 2045، مضيفاً «من خلال قلة الاستثمار، فإننا في الواقع نعرض أمن الطاقة للخطر»، وقال إنه إذا أراد الاقتصاد العالمي تجنب ارتفاع أسعار الطاقة، فيجب أن تنتعش استثمارات صناعة النفط بشكل كبير.

وأضاف أنه حتى عام 2045، ستحتاج الصناعة إلى استثمارات بقيمة 12 تريليون دولار على الأقل لتجنب احتمال ارتفاع تكلفة النفط الخام، وقال على هامش مؤتمر أديبك للطاقة: «من خلال نقص الاستثمار، فإننا نعرض أمن الطاقة للخطر، وأعتقد أن هناك احتمالات جدية بأن الأسعار والتقلبات ستزداد مع نمو الطلب.»

وارتفعت أسعار النفط سريعاً في الأشهر الأخيرة، حيث أثرت تخفيضات إنتاج أوبك على العرض بينما كان الطلب قوياً وسط اقتصاد أمريكي مرن، وعندما سُئل عما إذا كانت أسعار النفط ستصل إلى 100 دولار للبرميل، أجاب الغيص: «العوامل التي قد تؤدي إلى هذا الرقم، كانت موجودة لبعض الوقت وما زالت موجودة - وأبرزها انخفاض الاستثمارات التي شهدناها في النفط»، ويأتي تحذيره بعد أسبوع تقريبا من إعلان وكالة الطاقة الدولية أن الطلب العالمي على النفط والغاز والفحم من المرجح أن يصل إلى ذروته هذا العقد.

وكتب رئيس وكالة الطاقة الدولية فاتح بيرول: «استنادًا فقط إلى إعدادات السياسة الحالية من قبل الحكومات في جميع أنحاء العالم - حتى بدون أي سياسات مناخية جديدة - من المتوقع أن يصل الطلب على كل نوع من أنواع الوقود الأحفوري الثلاثة إلى ذروته في السنوات المقبلة»، «هذه هي المرة الأولى التي تظهر فيها ذروة الطلب على كل نوع من أنواع الوقود هذا العقد - في وقت أبكر مما توقعه كثير من الناس.»

لكن رئيس أوبك أكد أن الوقود الأحفوري سيظل عنصرا أساسيا في بيئة الطاقة العالمية، خاصة في ظل وتيرة النمو السكاني والاقتصادي، وقال إن مصادر الطاقة المتجددة أو الهيدروجين وحده لن تكون كافية لتلبية الطلب على الطاقة في المستقبل.

ومن مصلحة أعضاء أوبك الرئيسيين، مثل المملكة العربية السعودية، إبقاء أسعار النفط تحت السيطرة. وفي حين أن مستوى 100 دولار للبرميل قد يساعد المملكة على تمويل التنويع الاقتصادي، فقد حذر المحللون من أن المزيد من ارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى انهيار الطلب العالمي، وعززت المملكة العربية السعودية وروسيا صادراتهما من النفط الخام الشهر

الماضي، مما أدى إلى زيادتها مجتمعة بمقدار مليون برميل.

وكان وزير النفط الهندي هارديب بوري أحد أبرز المدافعين عن الدول المستهلكة التي تشعر بالضغط بسبب ارتفاع أسعار النفط، ومنذ بداية الحرب في أوكرانيا، كانت الهند المشتري الأكثر للخام الروسي، مستفيدة من التخفيضات الكبيرة في الأسعار، لكنها ملتزمة بسقف الأسعار الذي حددته مجموعة السبع، وتختبر الهند أيضًا مدفوعات بغير الدولار مقابل الشحنات، لكن بوري قال إن مثل هذه المدفوعات لا تمثل خطوة نحو إلغاء الدولار في تجارة النفط.

وقال بوري تفضل الهند سعرا يبلغ نحو 80 دولارا للبرميل أو أقل، وبالنسبة لبعض البلدان سيكون الأمر صعبا للغاية، لكن في الهند لا تشتري الحكومة النفط، حيث إن الشركات هي التي تشتري النفط، والشركات سواء في القطاع الخاص أو في القطاع العام.

ولدى روسيا القدرة على توقيع المزيد من عقود النفط، ولكن إذا خفضت روسيا الإنتاج - كما فعلت مع المملكة العربية السعودية، فقد عملوا معًا لسحب 1.2 مليون برميل يوميًا من النفط من السوق - فلن يكون النفط كذلك متاحة للشراء.

وتقوم روسيا الآن بتزويد الهند بأكثر من 40 % من النفط، وقد انخفضت الحصة السوقية لمنتجي الخليج في الشرق الأوسط، وحول أي خطط لزيادة الواردات من العراق والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لموازنة المشتريات من روسيا، قال بوري: «كنا نشتري من 27 دولة، والآن نشتري من 39 دولة، ونشتري بطريقة حساسة للسعر، ونحن نشتري ممن يبيعنا بسعر أرخص، علماً بأن بعض النفط ليس جيدًا لمصافينا، لكن بعض النفط الذي نحصل عليه يمكن استخدامه في أي مكان، بالنسبة لنا، نحن سعداء بشراء النفط الروسي، لكن بشرط أن يكون مطابقا للحد الأقصى للسعر والسعر مناسبا».

وحول إذا ما كانت الهند تواجه تهديدا من العقوبات الغربية بسبب مشترياتها من النفط الروسي، قاب بوري لا توجد عقوبات على المشتريات الهندية من النفط الروسي، لكن يقولون إنه يجب عليك الشراء بموجب الحد الأقصى لسعر مجموعة السبع، لذا، وضمن الحد الأقصى للسعر، لا توجد مشكلة. ولكن طالما أنك تشتري ضمن الحد الأقصى للسعر، فلا توجد عقوبات، ويمكننا الشراء بأي عملة، والنقطة المهمة هي أن السعر يجب أن يكون ضمن الحد الأقصى، وبموجب اتفاقية التجارة بين الهند والإمارات العربية المتحدة، قامت الهند بدفع جزء من ثمن شحنة النفط بالروبية. وتقول الوكالات الدولية إنه في السنوات العشرين المقبلة، وبالأخص من عام 2020 إلى عام 2040، سيأتي 25 % من الزيادة في الطلب العالمي من الهند. وهناك أسباب وجيهة لذلك، وهي الدولة الأكثر اكتظاظا بالسكان في العالم بمتوسط عمر حول 29 سنة من السكان الشباب الطموحين. وجميعهم يدخلون سوق العمل، وسوف يستهلكون المزيد من الطاقة. لذلك سوف ينمو استهلاك الطاقة الهندي الذي يبلغ حاليًا 5 ملايين برميل يوميًا، ويعتقد أنه قد يرتفع إلى 6 ملايين برميل يوميًا و6.5 ملايين برميل يوميًا أو حتى 7 ملايين برميل يوميًا.

في وقت يلعب انخفاض الطلب على النفط في الصين دورًا مهمًا في سوق النفط العالمية، مما يقاوم الارتفاعات الأخيرة في أسعار النفط الخام، وفقًا لسيتي جروب، وسلط المحللون هناك الضوء على هذا التحول، مما يؤكد أهمية الصين

المتزايدة في أسواق النفط، والتي يمكن مقارنتها الآن بأوبك +.

وأشاروا إلى أن الصين تنتقل من واردات النفط الخام الباهظة الثمن إلى صادرات المنتجات المكررة، وقد كدست مخزونات نفطية كبيرة تتجاوز المعيار العالمي البالغ 90 يومًا. ويكبح هذا التحول ارتفاع أسعار النفط على الرغم من تخفيضات الإمدادات التي تنفذها أوبك+.

بالإضافة إلى انسحاب الصين، أشار المحللون أيضًا إلى الإمدادات الجديدة التي تم التغاضي عنها من إيران والعراق وليبيا ونيجيريا وفنزويلا كعوامل تساهم في ديناميكيات السوق الحالية، ولم يتم أخذ مصادر العرض هذه في الاعتبار بشكل كافٍ من قبل أوبك ووكالة الطاقة الدولية، وفقًا لسيتي.

وبالنظر إلى المستقبل، يتوقع المحللون حدوث فائض في سوق النفط عام 2023 مع احتمال انخفاض أسعار خام برنت إلى مستوى 70 دولارًا للبرميل، ويعزى ذلك إلى انسحاب الصين والمخاوف من تباطؤ الاقتصاد الأمريكي، وذكروا أن أسعار النفط انخفضت مؤخرا إلى ما دون 90 دولارا للبرميل.

كما اعترف المحللون بانخفاض الطلب على النفط في أوروبا والولايات المتحدة كعامل يكبح ارتفاع أسعار النفط الخام. وبينما تتصارع هذه الاقتصادات الكبرى مع التحديات التي تواجهها، فإن انخفاض الطلب على النفط يؤثر على السوق العالمية.

وأصبح دور الصين المتطور وسلوكها في سوق النفط العالمية ذا أهمية متزايدة، وإن تحول البلاد من واردات النفط الخام المكلفة إلى صادرات المنتجات المكررة ومخزونها النفطي الكبير يؤثر على الأسعار العالمية وديناميكيات العرض.

ويقول المحللون إن أسعار البنزين تتجه نحو الانخفاض بعد أن دفعت السعودية أسعار النفط إلى مستويات مرتفعة للغاية وسحق الطلب، وقال محلل الطاقة بول سانكي إن أسعار الغاز بالجملة ستنخفض في الأشهر المقبلة مع استمرار ضعف الطلب على النفط، وقال إن هذا يرجع جزئيًا إلى أن تخفيضات الإنتاج السعودية دفعت أسعار النفط إلى الارتفاع أكثر من اللازم.

ومن غير المرجح أن تخفض المملكة إنتاجها أكثر، لأنها تخاطر بخسارة حصتها في سوق النفط، وتوقع خبير الطاقة بول سانكي انخفاض الأسعار في الأشهر المقبلة، حيث أدى تخفيض الإنتاج في المملكة العربية السعودية إلى ارتفاع أسعار النفط الخام بشكل كبير.

وتعتمد أسواق النفط العالمية بشكل كبير على استهلاك البنزين في الولايات المتحدة، والذي ظل يضعف باستمرار أسبوعيًا، تسببت العلامات الجديدة على ذلك في انخفاض خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط بما يصل إلى 6 ٪ يوم الأربعاء. وقال سانكي «لقد أحدث صدع البنزين فجوة كبيرة حقا» في إشارة إلى فرق السعر بين المنتجات الخام والمكررة.

وفي حين أن الطلب أبطأ، فمن المتوقع أن يظل جانب العرض ثابتا، وقال سانكي إنه من غير المرجح أن تقوم المملكة العربية السعودية بخفض الإنتاج بشكل أكبر لدعم الأسعار، وأوضح أن المملكة خفضت بالفعل إنتاجها إلى 9 ملايين

برميل يوميا، وأي تخفيضات أخرى ستضر بحصة البلاد في سوق النفط. وفي الوقت نفسه، توقف إنتاج النفط المحلي في الولايات المتحدة، وتساعد الإمدادات من الأنظمة الخاضعة للعقوبات مثل إيران وفنزويلا في تعويض التخفيضات في أماكن أخرى. وقال: «كل هذه الأشياء لم تلق تقديراً حقيقياً من قبل السوق، لا أعتقد ذلك، لكنها في الأساس تسمح بالمزيد من إمدادات النفط من الدول الخاضعة للعقوبات».

وفي حين أن عوامل مثل انقطاع خط الأنابيب الكندي مؤخرًا أو قرارات خفض الإنتاج التي اتخذتها روسيا لا تزال قادرة على تحريك أسواق النفط في أي من الاتجاهين، إلا أن سانكي قال إن أسعار الجملة ستنخفض قريبًا مع استمرار انخفاض الطلب، وأضاف «ستشهدون انخفاض الأسعار في محطات الضخ خلال الأشهر المقبلة».

في وقت، تتفوق روسيا على الإمارات العربية المتحدة كأكبر مورد للنافتا للهند، حيث أظهرت بيانات أن روسيا تفوقت على الإمارات العربية المتحدة لتصبح أكبر مورد للنافتا للهند، مع استفادة نيودلهي من أسعار المنتجات النفطية الروسية المخفضة وإعادة توجيه التدفقات التجارية في أعقاب ذلك، بسبب غزو موسكو لأوكرانيا.

وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة المجاورة منذ فترة طويلة أكبر مصدر للهند من النافتا المستوردة، والتي تستخدم لتصنيع البتروكيماويات التي تتحول في نهاية المطاف إلى مواد بلاستيكية وألياف البوليستر، في حين اشترت الهند في السابق القليل من النافتا الروسية بسبب التكاليف اللوجستية المرتفعة.

لكن هذا العام، أدى انخفاض الإمدادات الروسية في أعقاب العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على واردات موسكو من الوقود، فضلاً عن ارتفاع تكلفة الغاز الطبيعي، وهو مادة خام بديلة لصانعي البتروكيماويات، إلى العثور على مشترين متحمسين للنافتا بين المصانع الهندية التي تصطاد الصفقات.

وأظهرت بيانات فورتيكسا أن الهند شحنت 2.1 مليون طن متري من النافتا في الفترة من يناير إلى سبتمبر، منها 37% أو 770 ألف طن منتج روسي المنشأ، مقارنة بـ 154 ألف طن لعام 2022 بأكمله. وبالمقارنة، قالت فورتكسا إن إمدادات النافتا إلى الهند من الإمارات انخفضت إلى 686 ألف طن في الفترة من يناير إلى سبتمبر من نحو 697 ألف طن في الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي. وأظهرت البيانات أن الهند استوردت حوالي 750 ألف طن من النافتا الروسية في الأشهر التسعة الأولى من عام 2023، ارتفاعًا من حوالي 185 ألف طن فقط في عام 2022.

وأظهرت البيانات أن الهند استوردت حوالي 670 ألف طن من النافتا من الإمارات في الفترة من يناير إلى سبتمبر، انخفاضًا من حوالي 726 ألف طن في نفس الفترة من العام الماضي، وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في الشراء هذا العام، فإن الهند تحتل المرتبة السابعة فقط بين مستوردي النافتا الروسية، وفقا لبيانات شركة كبلر لتتبع السفن.

وتم استيراد معظم النافتا الروسية من قبل شركة ريلاينس إندستريز، المشغلة لأكبر مجمع لتكرير النفط في العالم. وأظهرت بيانات تتبع السفن أن ريلاينس بدأت شراء النافتا من روسيا في سبتمبر من العام الماضي وزادت الكمية بعد فرض الدول الغربية سقفًا لأسعار الوقود والحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي.

ويستخدم منتج آخر للبتروكيماويات، شركة اتش بي سي إل متال للطاقة، النافتا بدلاً من الغاز الطبيعي بسبب ارتفاع أسعار الغاز في مفاعلها في باثيندا، والذي يمكن أن ينتج 1.2 مليون طن سنويًا من البتروكيماويات، والتي تم تشغيلها في الربع الأول. وقال مصدر في الشركة «إن النافتا الروسية أرخص بالتأكيد من الإمارات العربية المتحدة، ومن ثم فإن الشراء منها منطقي اقتصاديا».

وأظهرت بيانات كبلر أن شركة اتش بي سي إل متال للطاقة استوردت حوالي 186 ألف طن من النافتا هذا العام في ميناء موندرا في غرب الهند من ميناءي أوست لوغا وشيسكاريس الروسيين. وأظهرت البيانات أن حوالي 207 آلاف طن من النافتا الروسية هبطت في موندرا.

وقال محللون وتجار إن من المتوقع أن ترتفع واردات الهند من النافتا بشكل أكبر مع بدء تشغيل مشاريع بتروكيماويات جديدة والصيانة المخطط لها لمصافي التكرير مما يعزز الطلب على المزج مع البنزين، ومن المتوقع أن يضاعف ثالث أكبر اقتصاد في آسيا استهلاكه من البتروكيماويات ثلاث مرات بحلول عام 2040 ليصل إلى 80 مليون طن سنويا.

النفط يرتفع على أساس يومي.. ويسجل أكبر انخفاض أسبوعي في ستة أشهر

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط في ختام تداولات الأسبوع الفائت، أمس الأول الجمعة، لكنها ظلت تسجل أكبر خسائر أسبوعية منذ مارس / آذار بعد أن أدى رفع جزئي آخر لحظر تصدير الوقود الروسي إلى تفاقم مخاوف الطلب بسبب الرياح المعاكسة للاقتصاد الكلي.

وجرت تسوية العقود الآجلة لخام برنت يوم الجمعة مرتفعة 51 سنتا عند 84.58 دولارا للبرميل، وجرت تسوية العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي مرتفعة 48 سنتا إلى 82.79 دولارا.

وعلى مدار الأسبوع، سجل برنت انخفاضا بنحو 11 % وخام غرب تكساس الوسيط أكثر من 8 %، بفعل مخاوف من أن استمرار أسعار الفائدة المرتفعة سيبطئ النمو العالمي ويضر الطلب على الوقود، حتى لو تأثرت الإمدادات من السعودية وروسيا، اللتين قالتا إن وسوف يستمرون في خفض الإمدادات حتى نهاية العام.

وارتفع نمو الوظائف في الولايات المتحدة بمقدار 336 ألف وظيفة في سبتمبر وفقًا لإحصاءات وزارة العمل، وهو ما يتجاوز بكثير توقعات الاقتصاديين التي كانت تشير إلى ارتفاع قدره 170 ألفًا، وإن الشعور بالإحصاءات متباين بالنسبة لأسعار النفط.

وقال محللون: إن الاقتصاد الأميركي القوي يمكن أن يعزز المعنويات بشأن الطلب على النفط على المدى القريب، لكن على العكس من ذلك، أدت الإحصاءات إلى ارتفاع الدولار الأميركي وزيادة الرهانات على رفع أسعار الفائدة مرة أخرى في عام 2023، وعادةً ما تكون قوة الدولار الأميركي أمرًا سلبيًا بالنسبة للطلب على النفط، مما يجعل السلعة أكثر تكلفة نسبيًا لحاملي العملات الأخرى.

وقال محللو المؤسسة المالية العالمية من أصل هولندي، آي إن جي، في مذكرة «رقم (الوظائف) اليوم يبقي على احتمال رفع سعر الفائدة مرة أخرى ويدعم بالتأكيد حجة مجلس الاحتياطي الاتحادي بشأن الحاجة إلى بقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول».

وأعلنت روسيا أنها رفعت الحظر الذي فرضته على صادرات الديزل للإمدادات التي يتم تسليمها إلى الموانئ عبر خطوط الأنابيب. ولا يزال يتعين على الشركات بيع ما لا يقل عن 50 % من إنتاجها من الديزل إلى السوق المحلية.

وانخفض الفارق بين أسعار زيت الغاز والعقود الآجلة لخام برنت إلى أدنى مستوى له منذ يوليو عند 23.59 دولارًا للبرميل بسبب هذه الأخبار، لكنه انتعش منذ ذلك الحين إلى 25.84 دولارًا، وقال بيارن شيلدروب المحلل لدى مجموعة إس إي بي المالية: «الخوف على صحة الاقتصاد العالمي وبالتالي الطلب على النفط في المستقبل هو جوهر عمليات البيع».

لكن التقارير عن نشاط السفر الصيني القوي قد وفرت حدًا أدنى للأسعار في الوقت الحالي، وارتفعت رحلات السفر في منتصف الخريف وعطلة العيد الوطني في البلاد بنسبة 71.3 % على أساس سنوي و4.1 % مقارنة بعام 2019 إلى 826 مليون رحلة، وفقًا لوكالة أنباء شينخوا.

وفي مؤشر على الإمدادات الأميركية المستقبلية، قالت شركة بيكر هيوز لخدمات الطاقة يوم الجمعة إن عدد حفارات النفط الأميركية انخفض بمقدار خمسة إلى 497 هذا الأسبوع، وهو أقل عدد لها منذ فبراير 2022.

وقالت لجنة تداول العقود الآجلة للسلع الأساسية الأميركية إن مديري الأموال خفضوا صافي عقودهم الآجلة للخام الأميركي ومراكز الخيارات في الأسبوع المنتهي في الثالث من أكتوبر بواقع 5877 عقدًا إلى 279759 عقدًا.

وقال محللو أويل برايس، انهارت أسعار النفط الأسبوع الماضي مع ارتفاع مخزونات الوقود، بينما احتلت المخاوف بشأن الطلب مركز الصدارة، مع انخفاض خام غرب تكساس الوسيط إلى 82.50 دولارًا وتداول خام برنت عند 84.23 دولارًا.

ومع ذلك، يعتقد بنك ستاندرد تشارترد أن انهيار أسعار النفط سيكون مؤقتًا، حيث يرى البنك أن أي سعر أقل من 90 دولارًا غير مستدام بناءً على الأساسيات. وفي حين أن الأساسيات قد تشير إلى ارتفاع الأسعار، يعتقد محللون آخرون، بما في ذلك جي بي مورغان، أن تدمير الطلب جار بالفعل وأن انخفاض الأسعار له ما يبرره.

في وقت، توقف ارتفاع أسعار النفط الذي استمر لمدة أربعة أشهر تقريبًا، حيث انهارت أسعار النفط بشكل مذهل خلال الأسبوع الماضي بفضل الانخفاض الأسبوعي الأقل من المتوقع في إمدادات النفط الخام المحلية مصحوبًا بزيادة أكبر بكثير من المتوقع في الوقود.

وانخفض خام غرب تكساس الوسيط تسليم نوفمبر من 93.68 دولارًا للبرميل في 27 سبتمبر إلى 82.50 دولارًا للبرميل في 6 أكتوبر، وهو ما يعد جيدًا لانخفاض بنسبة 11.9 ٪ بينما انخفض خام برنت تسليم ديسمبر بأكثر من 10.5 ٪ ليتداول عند 84.23 دولارًا للبرميل خلال الإطار الزمني، وكلاهما أدنى مستوياته في أربعة أسابيع.

وعلى الرغم من انخفاض مخزونات الخام الأميركية بمقدار 2.2 مليون برميل إلى 414 مليون برميل، إلا أن المخزونات في كوشينغ بولاية أوكلاهوما ارتفعت للمرة الأولى منذ ثمانية أسابيع.

وقال بيتر كارديلو من سبارتان كابيتال: «المخاوف بشأن عوامل الطلب تزحف مرة أخرى إلى السوق، الرياح المعاكسة للاقتصاد الكلي العالمي وارتفاع العائدات تشير إلى أن سعر النفط ربما وصل إلى ذروة قصيرة الأجل».

ومع ذلك، يمكن للمضاربين على الارتفاع أن يشعروا ببعض الارتياح في حقيقة أن بعض خبراء وول ستريت يقولون الآن إن أسواق النفط جاهزة للانتعاش. ووفقاً لمحللي السلع الأساسية في بنك ستاندرد تشارترد، فإن ديناميكيات الأسعار الأخيرة ليست نتيجة لضعف الأساسيات، ولكنها تتعلق أكثر بموجة من التقلبات في سوق كانت التقلبات فيها منخفضة للغاية، بالإضافة إلى آثار إعادة التوازن في نهاية الربع ووقف التقلبات. من بعض صفقات شراء النفط الخام المضافة مؤخرًا والأقل التزامًا، خاصة بين متداولي الزخم.

يقول بنك ستاندرد تشارترد إن تحركات الأسعار الأخيرة قد تشوهت بشدة بسبب انتهاء العقود في سوق متخلفة بشكل حاد، مشيرًا إلى أن الانهيار الحاد في أسعار النفط من المرجح أن يشجع المضاربين على الانخفاض.

ومع ذلك، يقول الخبراء إن الأسعار الحالية لا تزال هشة ومنخفضة للغاية بالنظر إلى التوازنات الأساسية الحالية، ومن المرجح أن تنتعش بمجرد التخلص من التخلف الحاد في مقدمة المنحنى، ويتم أخذ تأثيرات طول المضاربة المفرط في الاعتبار.

وقالت السعودية وروسيا يوم الأربعاء إنهما ستبقيان على تخفيضات إمدادات النفط الطوعية حتى نهاية العام، في مسعى لدعم سوق النفط حيث تراجعت الأسعار بشكل حاد في الأيام الأخيرة. وخفضت المملكة العربية السعودية إنتاج النفط الخام بمقدار مليون برميل يوميًا، بينما قلصت روسيا صادرات النفط بمقدار 300 ألف برميل يوميًا، بالإضافة إلى التخفيضات السابقة التي تم إجراؤها مع دول أوبك + الأخرى. وسيبلغ إجمالي الإنتاج السعودي لشهري نوفمبر وديسمبر حوالي 9 ملايين برميل يوميًا.

وحافظ بنك «ستاندرد تشارترد» على متوسط توقعاته لخام برنت للربع الرابع عند 93 دولارًا للبرميل، وهو المستوى الذي حافظ عليه خلال الخمسة عشر شهرًا الماضية، قائلًا إن أرصدة العرض والطلب المتوقعة للربع الرابع تدعم هذا المستوى. ويقول محللو السلع إنهم لا يتوقعون أن تكون الانخفاضات إلى ما دون 90 دولارًا أميركيًا للبرميل مستدامة، مما يشير إلى أن أسواق النفط قد تجاوزت الحد الهبوطي للأمور.

وسيكون من المثير للاهتمام أن نرى كيف سيتطور الأمر بالنظر إلى أن المضاربين على الانخفاض قد قدموا حجة قوية جدًا مفادها أن انهيار أسعار النفط الأخير هو نتيجة لتدمير الطلب بسبب ارتفاع أسعار النفط والوقود.

وحذر محللو بنك جي بي مورجان من أن الطلب على النفط سينخفض في الربع الحالي بسبب الارتفاع السابق بنسبة 30 ٪ تقريبًا في أسعار النفط في الربع السابق. وقالوا، «بعد الوصول إلى هدفنا البالغ 90 دولارًا في سبتمبر، يظل هدفنا لنهاية العام 86 دولارًا للبرميل. علاوة على ذلك، أصبح تقييد الطلب الناجم عن ارتفاع أسعار النفط واضحا مرة أخرى في الولايات المتحدة وأوروبا وبعض دول الأسواق الناشئة».

وقادت الصين والهند نمو الطلب العالمي على النفط هذا العام، لكن الصين اختارت السحب من مخزونات الخام المحلية في أغسطس وسبتمبر بعد ارتفاع أسعار النفط. وكتبت ناتاشا كانيفا، رئيسة فريق استراتيجية السلع العالمية في بنك جيه بي مورجان: «هناك بالفعل دلائل على أن المستهلكين قد استجابوا من خلال خفض استهلاك الوقود».

وربما ينبغي لهذه الفرضية الهبوطية أن تمنح المضاربين على الارتفاع مادة للتفكير نظرًا لأن أحدث اتجاهات النفط الخام ونواتج التقطير تشير إلى أن الطلب قد يتآكل بالفعل. ولا تزال أسعار البنزين والديزل مرتفعة ولم تنخفض إلا بشكل طفيف عن المستويات المرتفعة السابقة.

ويتم بيع جالون البنزين حاليًا بسعر تجزئة وطني يبلغ 3.768 دولارًا، وهو أقل قليلاً من 3.835 دولارًا قبل أسبوع و3.831 دولارًا قبل عام، بينما يتم بيع الديزل بسعر 4.554 دولارًا أميركيًا للغالون من 4.567 دولارًا قبل أسبوع و4.866 دولارًا قبل 12 شهرًا.

ويتوقع محللو النفط في شركة ريستاد إنرجي، أن يصل سعر النفط إلى 60 دولارًا للبرميل بحلول عام 2027، مع تباطؤ نمو الطلب، مما يقلص ثلث ذروة السعر في العام المقبل مع تراجع الطلب. وتعد توقعاتهم بمثابة رسالة مطمئنة وسط توقعات محللي وول ستريت مؤخرًا بما يصل إلى 150 دولارًا للبرميل في العامين المقبلين. وتدعو توقعات ريستاد طويلة المدى إلى أن تصل الأسعار إلى ذروتها العام المقبل عند 91 دولارًا للبرميل قبل أن تنخفض إلى ما يصل إلى 50 دولارًا.

وقال كلاوديو جاليمبرتي، رئيس أبحاث أمريكا الشمالية في ريستاد، يوم الخميس على هامش حدث في هيوستن: «نمو الطلب بلغ ذروته». «نتوقع أن تتراجع الأسعار في السنوات الثلاث إلى الأربع المقبلة، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى وفرة العرض». وأضاف أن مجموعة منتجي النفط أوبك+ نجحت في تحريك أسعار النفط هذا العام من خلال خفض الإنتاج، لكن هذه الاستراتيجية لا يمكن أن تنجح على المدى الطويل.

وقال جالبرتي إن نمو الطلب العالمي على النفط، الذي بلغ في المتوسط 3.7 مليون برميل يوميا العام الماضي، من المتوقع أن يتباطأ إلى 2.4 مليون برميل يوميا هذا العام، و1.2 مليون برميل يوميا في 2025، و500 ألف برميل يوميا فقط في 2026. وأضاف أن الأسعار بعد عام 2026 ستعكس وتيرة تحول الطاقة في العالم إلى طاقة أنظف ومستوى الاستثمارات في إنتاج الوقود الأحفوري الجديد.

وتتوقع ريستاد أن يستأنف خام برنت الارتفاع بعد عام 2027، فوق 50 دولارًا للبرميل، بافتراض سيناريو الحالة الأساسية حيث ترتفع درجة حرارة العالم بمقدار 1.9 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة بحلول عام 2050.

وتتوقع ريستاد أيضاً، أن يرتفع إنتاج النفط الأميركي إلى 15 مليون برميل يوميا بحلول عام 2026، ارتفاعا من نحو 13 مليون برميل يوميا حاليا، قبل أن يصل إلى مرحلة الاستقرار، وقال مدير شركة شل السابق الذي ساهم في تطوير سيناريوهات تحول الطاقة لشركة النفط العملاقة، إن استراتيجية السوق الحالية لأوبك كانت فعالة لأن مرونة العرض الأميركية ليست عالية كما كانت قبل 10 سنوات. لكن فعاليته ستنتهي إذا قام منتجو النفط الصخري في الولايات المتحدة بحفر المزيد.

وقال جالبرتي إنه إذا ظلت أسعار خام برنت عند متوسط 80 دولارًا للبرميل بعد عام 2026، فإن منتجي النفط الصخري سيستأنفون الاستثمارات، وعندما يحدث ذلك، يمكن أن ينتج الصخر الزيتي ما يصل إلى 18 مليون برميل يوميًا، مما

يقلل من تأثير أوبك على الأسعار.

وقال جالبرتي «هذه استراتيجية يمكن أن تتبعها أوبك لمدة عام واحد ولكن ليس لمدة سبع سنوات.» وقال جالبرتي: «إذا ظلت أسعار النفط مرتفعة، فسيكون النفط الصخري الأميركي هو الفائز الواضح».

وتتوقع ريستاد نموًا متواضعًا في صناعة الصخر الزيتي في الولايات المتحدة على المدى القريب مع إضافة 60 - 70 منصة حفر بحلول العام المقبل، ليصل المجموع إلى 634 منصة.

وسيظل ذلك أقل بـ 70 منصة من مستويات الذروة في الولايات المتحدة، حيث تواصل الشركات إعطاء الأولوية لعوائد المساهمين من خلال توزيعات الأرباح وإعادة الشراء، وفقًا لرئيس أبحاث الصخر الزيتي في الشركة الاستشارية، ألكسندر راموس بيون.

وقال على الهامش: «لم تعد هناك مرونة على الإطلاق بسبب انضباط رأس المال»، مضيفًا أن معدلات إعادة الاستثمار آخذة في الارتفاع ولكنها لا تزال منخفضة مقارنة بالمعايير التاريخية.

وقال جوستين مايورجا، رئيس أبحاث سلسلة التوريد، إن نمو النفط الصخري في الولايات المتحدة سيظل يأتي بسبب التحسن في كفاءة الحفر، وقال: «إننا نتحسن في حفر الآبار، وبشكل أسرع»، «النمو البطيء المتواضع سيكون رسالة مستمرة».

روسيا ترفع الحظر عن معظم صادرات الديزل عبر الموانئ مع تشديد الضخ محلياً

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

قالت الحكومة الروسية يوم الجمعة إنها رفعت الحظر المفروض على صادرات الديزل عبر خطوط الأنابيب عبر الموانئ، لتزيل الجزء الأكبر من القيود التي فرضتها في 21 سبتمبر. ولا تزال القيود المفروضة على صادرات البنزين قائمة. والديزل هو أكبر صادرات روسيا من المنتجات النفطية، إذ بلغ حجم صادراته العام الماضي نحو 35 مليون طن، تم شحن ثلاثة أرباعها تقريبا عبر خطوط الأنابيب. كما صدرت روسيا 4.8 ملايين طن من البنزين في عام 2022.

وقالت الحكومة ألروسية في بيان: «رفعت الحكومة القيود المفروضة على صادرات وقود الديزل الذي يتم تسليمه إلى الموانئ البحرية عبر خطوط الأنابيب، بشرط أن تقوم الشركة المصنعة بتوريد ما لا يقل عن 50 % من وقود الديزل المنتج إلى السوق المحلية».

وأدت القيود المفروضة على صادرات الوقود من روسيا، أكبر مصدر للوقود بحرا في العالم قبل الولايات المتحدة مباشرة، إلى تعزيز الأسعار العالمية وأجبرت بعض المشترين على التدافع للحصول على مصادر بديلة للبنزين والديزل.

وبعد أن حظر الاتحاد الأوروبي واردات الوقود الروسية بسبب تصرفات موسكو في أوكرانيا، قامت روسيا بتحويل صادرات الديزل وأنواع الوقود الأخرى المتجهة إلى أوروبا إلى البرازيل وتركيا والعديد من دول شمال وغرب إفريقيا ودول الخليج في الشرق الأوسط. وتقوم دول الخليج، التي تمتلك مصافيها الكبرى، بإعادة تصدير الوقود.

وقامت روسيا بمعالجة النقص وارتفاع أسعار الوقود في الأشهر الأخيرة، الأمر الذي أضر بالمزارعين بشكل خاص خلال موسم الحصاد، وكتبت شركة بي سي اس للوساطة النفطية، ومقرها موسكو في مذكرة صباحية: «إن قرار السلطات سيساعد في حل المشكلتين، لكنه لن يحلهما بالكامل».

وقالت الشركة: «ما زلنا نتوقع إدخال تغييرات ضريبية قريبًا من شأنها أن تزيل معظم أو كل فرص المراجحة أمام التجار المستقلين لتحقيق ربحية التصدير». ومنذ فرض الحظر، انخفضت أسعار الديزل بالجملة في البورصة المحلية بنسبة 21 %، في حين انخفضت أسعار البنزين بنسبة 10 %.

ولم يترجم ذلك بعد إلى نفس الحجم من انخفاض أسعار التجزئة، على الرغم من أن نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك، الرجل الرئيس للرئيس فلاديمير بوتين في قطاع النفط، قال إن الحظر بدأ يحقق نتائج إيجابية. وقالت الهيئة

الفيدرالية لمكافحة الاحتكار يوم الخميس إنها أرسلت تعليمات إلى شركات النفط تأمرها بخفض أسعار المنتجات النفطية.

ورفعت الحكومة أيضًا يوم الجمعة رسوم تصدير الوقود على البائعين، الذين لا ينتجون الوقود، إلى 50 ألف روبل (495.63 دولارًا) للطن من 20 ألف روبل وأعادت تثبيت الدعم، أو المدفوعات المثبطة، لمصافي النفط بالكامل بدءًا من الأول من أكتوبر. وأضافت «الحكومة تعمل على قمع محاولات البائعين شراء الوقود مقدما لتصديره لاحقا بمجرد رفع القيود الحالية. وهذا يمنعهم أيضا من تصدير الوقود تحت ستار منتجات أخرى».

واستهدف الحظر الذي دخل حيز التنفيذ في 21 سبتمبر، إزالة نحو مليون برميل يوميًا من الديزل من السوق العالمية أو نحو 3.4 % من الطلب العالمي، وصادرات البنزين بنحو 150 ألف برميل يوميًا، ومن شأن الحد من تدفقات الديزل الروسية إلى الخارج أن يجعل المشترين الذين استفادوا من سقف الأسعار الروسي يتنافسون على الديزل من المصدرين الإقليميين الآخرين.

وقال بعض المشاركين في السوق إن هذا الحظر قد يكون مؤقتا، وقدروا أن روسيا قد تستغرق 10 أيام لإعادة تخزين الديزل ونحو 60 يوما لتعزيز مخزوناتها من البنزين، وقال تاجر إقليمي في زيت الغاز «التأثير المباشر هو أن المشترين في أفريقيا سيسحبون المزيد من البراميل من الخليج الفارسي لكن إذا ارتفعت الفروق النقدية في الخليج العربي فإن الفروق النقدية في سنغافورة ستتبعها قريبا».

واتسع الفارق النقدي لشحنات زيت الغاز الكبريتية، على أساس على ظهر سفينة، في الخليج العربي بنسبة 10 جزء في المليون مقابل تقييمات متوسط بلاتس لزيت الغاز في الخليج العربي بمقدار 10 سنتات للبرميل في اليوم ليصل إلى أعلى مستوى له منذ أكثر من سبعة أشهر عند 5.10 دولارات للبرميل عند الإغلاق الآسيوي في 22 سبتمبر، بحسب ستاندرد آند بي جلوبال. أظهرت البيانات، وكان الفارق قد ارتفع آخر مرة في 13 فبراير عند 5.35 دولارات للبرميل.

وفي الوقت نفسه، أظهرت بيانات ستاندرد آند بورز جلوبال أن الفارق النقدي لنوع زيت الغاز الكبريتي القياسي 10 أجزاء في المليون مقابل متوسط تقييم زيت الغاز بلاتس في سنغافورة، ارتفع بمقدار 24 سنتًا للبرميل إلى أعلى مستوى في شهر تقريبًا عند 3.03 دولارات للبرميل. وكان الفارق قد ارتفع آخر مرة في 30 أغسطس عند 3.15 دولارات للبرميل.

وقال تاجر ثان «أنا مندهش من رد فعل السوق الكبير عندما سرت شائعات عن احتمال فرض حظر على تصدير الديزل والبنزين في نهاية أغسطس تقريبا، واعتقدت أن السوق كانت ستضع هذا السعر في الاعتبار الآن»، ولا تزال مخزونات الديزل منخفضة، حيث أوضحت مصادر صناعية أن الحظر يأتي في وقت يصعب فيه زيادة إنتاج المصافي وإمداداتها، خاصة وأن معدلات الإنتاج مرتفعة بالفعل.

وقال تاجر ثالث: «آمل أن يكون الحظر مؤقتا، وإلا فإنه سيجعل حياة التجار، وليس مصافي التكرير، أكثر صعوبة إذا لم يكن هناك طول في السوق». وقال وارن باترسون، رئيس استراتيجية السلع لدى آي إن جي: «المخزونات محدودة في الغالب وظلت طاقة التكرير العالمية دون تغيير إلى حد كبير منذ عام 2019، مع تعويض الطاقة الإنتاجية الجديدة بإغلاقات

طويلة الأجل. ويحدث هذا في وقت يستمر فيه الطلب في النمو، مما يترك الأسواق في حالة شح»، كما وانعكاسًا لقلة العرض، ارتفع سعر مقايضة زيت الغاز في سنغافورة للشهر الأول مقابل مقايضات خام دبي بمقدار 77 سنتًا للبرميل في اليوم إلى 31.54 دولارًا للبرميل عند الإغلاق الآسيوي في 22 سبتمبر، عند هذا المستوى، يتم تداول هامش تكرير زيت الغاز عند مستوى منخفض. وأظهرت بيانات ستاندرد آند بورز جلوبال أن علاوة قدرها 2.56 دولار للبرميل على كيروسين وقود الطائرات و23.59 دولارا للبرميل أعلى من البنزين.

وأضاف باترسون من آي إن جي: «بالنظر إلى أن هذا الجزء من المشكلة يرجع إلى القيود في طاقة التكرير بالإضافة إلى الضيق في سوق الخام المتوسط الكبريت، فإن القدرة على زيادة معدلات التشغيل بشكل كبير وزيادة إمدادات نواتج التقطير المتوسطة قد تكون صعبة».

ومن ناحية الطلب، يتجه نصف الكرة الشمالي إلى موسم التدفئة، ومن المتوقع أن يحدث نشاط التخزين الشتوي خلال الأسابيع المقبلة. وقال تاجر رابع: «قد تصبح سوق زيت الغاز الآسيوية صعودية للغاية مع الحظر. هناك تحولات كبيرة تحدث في أوروبا والولايات المتحدة، لذلك من المرجح أن يضطر المشترون في أوروبا إلى سحب البراميل من آسيا أو الخليج العربي»، مضيفًا أن المعروض ومن المتوقع أن تكون ضيقة في آسيا في الربع الرابع حتى من دون الحظر الروسي.

وأظهرت بيانات «ستاندرد آند بورز جلوبال» أن سعر تبادل العقود الآجلة للمقايضات لشهر أكتوبر تم تقييمه عند سالب 59.23 دولارًا أميركيًا للطن متري عند الإغلاق الآسيوي في 22 سبتمبر، حيث اتسع بمقدار 6.41 دولارات أميركية للطن المتري في اليوم من سالب 52.82 دولارًا أميركيًا للطن المتري، مما يعكس تحسن الحوافز لإرسال البراميل من الشرق إلى الشرق - الغرب.

وقالت مصادر تجارية إن النقص في وقود الديزل في أوروبا، والذي تفاقم بسبب انخفاض المخزونات وصيانة المصافي، يمكن أن يحسن اقتصاديات المراجحة بين الشرق والغرب في الأسابيع المقبلة. علاوة على ذلك، فإن موسم البرد القادم هو الشتاء الأول للمنطقة دون الاعتماد على الشحنات الروسية.

وأظهرت بيانات ستاندرد آند بورز جلوبال أن انتشار المشتقات الزمنية للشهر القادم على أساس، على ظهر سفينة، في سنغافورة، وهو مقياس للمشاعر على المدى القريب، ارتفع بمقدار 47 سنتًا للبرميل في اليوم إلى 4.27 دولارات للبرميل عند الإغلاق الآسيوي في 22 سبتمبر.

علاوة على ذلك، وعلى طول منحنى المشتقات، اتسع الفارق الزمني للربع الرابع من عام 2023/الربع الأول من عام 2024، وهو مؤشر للمشاعر متوسطة المدى، بمقدار 44 سنتًا للبرميل في اليوم إلى 7.14 دولارات للبرميل عند الإغلاق الآسيوي في 22 سبتمبر.

وأعلنت روسيا حظرًا على صادرات الديزل والبنزين، وفقًا لمرسوم حكومي نُشر في 21 سبتمبر. ويدخل الحظر حيز التنفيذ على الفور ويشمل البنزين من الدرجة النهائية، وكذلك درجات الديزل الصيفية والمتوسطة والشتوية، بما في ذلك زيت

الغاز.

ويشمل الكبح أيضًا الكميات المشتراة في قاعة الصرف ولكنه يستثني الصادرات إلى دول داخل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الخاضعة لاتفاقيات حكومية دولية. وقالت وزارة الطاقة إن الإجراء يهدف إلى استقرار الأسعار في السوق المحلية من خلال المساعدة في زيادة الإمدادات، مضيفة أنه سيساعد أيضًا في وقف الصادرات الرمادية.

وقال فيل فلين، كبير المسؤولين التنفيذيين للحسابات في فيوتشرز قروب: «مع قلة إمدادات الديزل واستخدام السعودية وروسيا لهيمنتهما على الطاقة للرد على الدول المستهلكة التي تستخدم احتياطياتها في محاولة للسيطرة على الأسعار، فقد بدأ الأمر الآن يؤثر سلبًا مع تشديد مخزونات النفط العالمية».

ووصل إنتاج النفط في المملكة العربية السعودية إلى أدنى مستوى له في عامين عند 9 ملايين برميل يوميًا – وهو المستوى الذي تتوقع الحفاظ عليه حتى نهاية عام 2023، حسبما ذكرت ستاندرد آند بورز جلوبال كومموليوميتي إنسايتس في وقت سابق.

وقد عززت تخفيضات الإنتاج الأسعار، مما ساعد روسيا على التعامل مع العقوبات وسط تصاعد تكاليف الحرب والتخفيضات على خامها. وتعهدت روسيا في 5 سبتمبر بخفض الإمدادات بمقدار 300 ألف برميل يومياً حتى نهاية عام 2023. وبعد هذا الإعلان، قالت المملكة العربية السعودية إنها ستمدد خفضاً طوعياً للمنتجات النفطية قدره مليون برميل يومياً خلال نفس الفترة.

وقال إدوارد مويا، كبير محللي السوق في وساطة تداول النفط، أواندا «لقد انتهت سوق النفط للتو من تسعير تمديد خفض صادرات النفط بمقدار 300 ألف برميل يومياً من جانب روسيا، وتواجه الآن حالة من عدم اليقين بشأن المدة التي سيستمر فيها هذا الحظر المؤقت على تدفقات الديزل والبنزين الروسية إلى الخارج. وأضاف مويا: «والدولار القوي يحد من ارتفاع أسعار النفط اليوم».

وقد تم ربط سعر مبادلة نوفمبر في دبي عند 91.71 دولاراً للبرميل، بزيادة 1.02 دولار للبرميل (1.12 %) عن إغلاق السوق الآسيوية في 25 سبتمبر. وتم تثبيت هامش المبادلة بين الأشهر في دبي من أكتوبر إلى نوفمبر عند 1.39 دولار للبرميل، متسعًا بمقدار 4 سنتات للبرميل خلال نفس الفترة، كما تم ربط هامش المبادلة بين الأشهر من نوفمبر إلى ديسمبر عند 1.28 دولار للبرميل، بزيادة سنت واحد للبرميل. وتم ربط سعر برنت-دبي لشهر نوفمبر عند 1.81 دولار للبرميل، بزيادة 2 سنت للبرميل.

المملكة تقود الاهتمام الدولي بالمناخ بمبادرات نوعية

الرياض - حازم بن حسين

الرياض

تدشن صباح اليوم الأحد في الرياض أسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2023، الذي تنظمه المملكة العربية السعودية بالتعاون مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ويستمر حتى 12 أكتوبر.

وتعد قضية المناخ مطلباً مهماً، حيث يعرف المناخ: بأنه هو الحالة الجوية التي تمتد لفترة زمنية طويلة قد تصل إلى شهور أو فصل كامل، ويتم أخذ الصفات المناخية بالمكان خلال مراقبة المنطقة ومن خلال هذا يتم تسجيل كل ما يحدث بها لحظة بلحظة، وعادة تكون لفترة زمنية تصل إلى 30 عام.

ويأتي أسبوع المناخ قبل مناقشات مؤتمر الأطراف الثامنة والعشرين لتغير المناخ (COP28)، ما يضفي أهمية أكبر على هذا الحدث الإقليمي، كما يقدم هذا الأسبوع فرصة مهمة للمملكة، كونها الدولة المستضيفة، لإظهار التزامها وجهودها في التصدي للتغير المناخي من خلال المشاريع والابتكارات المُتوقع الإعلان عنها.

وتعتبر المملكة من أكثر دول العالم نشاطاً في قضية التغير المناخي، وأطلقت عددا من المبادرات المتنوعة والخطط والبرامج نحو تحقيق طموح الحياد الصفري بحلول 2060.

وتضم منطقة الشرق الأوسط بعض أسرع الاقتصادات نمواً في العالم، ومن خلال توظيف الحلول المبتكرة، يمكن مواجهة تحديات التغير المناخي في آن واحد، وتستطيع المملكة والمنطقة على نطاق واسع، إيجاد حلول ممكنة لتقليل الآثار البيئية.

وعززت المملكة من نشاطها في مواجهة ظاهرة التغير المناخي في عام 2021، عندما أعلن ولي العهد الأمير محمد بن سلمان أن مستهدف الوصول إلى الحياد الصفري يأتي من خلال نهج الاقتصاد الدائري للكربون، وبما يتوافق مع الخطط التنموية، وتمكين التنوُّع الاقتصادي، مشدداً في ذلك الوقت على أن ذلك يتماشى مع «خط الأساس المتحرك»، ويحفظ دور المملكة الريادي في تعزيز أمن واستقرار أسواق الطاقة العالمية في ظل نضج وتوفر التقنيات اللازمة لإدارة وتخفيض الانبعاثات.

وحول جهود المملكة فيما يتعلق بالمبادرات والبرامج الخضراء، يقول الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» هيثم الغيص إن المملكة دولة رائدة في هذا المجال، وذلك من خلال مبادرتي السعودية الخضراء، والشرق الأوسط الأخضر، مما أعطى دفعة لجميع الدول في المنطقة على ممارسة سياسة التخضير والتشجير.

إلى ذلك يعد البرنامج الوطني للطاقة المتجددة في السعودية برنامجاً طويل المدى متعدد الأوجه، حيث صُمم لتحقيق التوازن في مزيج الطاقة الكهربائية والوفاء بمساهمات المملكة الطوعية والمقررة محلياً لتجنب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

وغازات الاحتباس الحراري الأخرى.

في عام 2021، أطلقت المملكة المبادرة بهدف مكافحة تغير المناخ ورفع مستوى جودة الحياة وحماية كوكب الأرض للأجيال القادمة، حيث تسعى لحشد جهود الجهات الفاعلة كافة في المجتمع لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، هي: خفض الانبعاثات، والتشجير، وحماية الأرض والطبيعة، في الوقت الذي تتضمن أكثر من 60 مبادرة يجري تنفيذها للمساهمة في تحقيق أهداف مبادرة السعودية الخضراء، حيث تمثل جميعها استثمارات ضخمة في مجالات الاقتصاد الأخضر.

في المقابل تعتبر مبادرة الشرق الأوسط الأخضر مسعىً إقليمياً تقوده المملكة للتخفيف من تأثيرات تغير المناخ على المنطقة، والعمل المشترك لتحقيق أهداف العمل المناخي العالمي.

وتهدف المبادرة للانتصار في المعركة العالمية ضد تغير المناخ، حيث تسعى لزراعة 50 مليار شجرة في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وهو ما يعادل 5 في المئة من هدف التشجير العالمي، والتي تمكن من استصلاح 200 مليون هكتار من الأراضي، في الوقت الذي سيتم زراعة 10 مليارات شجرة داخل المملكة، وزراعة 40 مليار شجرة في جميع أنحاء المنطقة خلال العقود القادمة، ويساهم التشجير في تحسين جودة الهواء، والحد من تآكل التربة، وتوفير موائل للحياة البرية، مع التخفيف في الوقت ذاته من آثار تغير المناخ.

وعلى خلاف نموذج اقتصاد الكربون الخطي الذي يعتمد على استخدام المواد ثم التخلص منها، فإن اقتصاد تدوير الكربون يشجع على تبني نموذج تدويري يركز على الحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، وإعادة استخدامها وتدويرها وإزالتها من البيئة، في الوقت الذي تشير فيه المعلومات إلى أن مفهوم الاقتصاد القائم على تدوير الكربون يوصف بأنه ركيزة أساسية تساعد في إعادة التوازن لدورة الكربون في العالم.

وتعتبر مدينة «نيوم» التي تعمل المملكة على بنائها جزءاً من رسالتها نحو مواجهة التغير المناخي، حيث إن «تخطيط مدينة (نيوم) ينطلق من فهم أهمية البيئة في تشكيل المستقبل»، حيث إنها تعيد التناغم المفقود بين المجتمع والبيئة، حيث العنوان الرئيس للطاقة في المدينة هو «الطاقة النظيفة»، حيث يتم العمل حالياً مع شركة يابانية ومركز أبحاث فرنسي، على محطة لتحلية المياه باستخدام الطاقة المتجددة، كما ستكون وسائل التنقل داخل المدينة صديقة للبيئة أيضاً، حيث ستتحول فكرة التنقل الجوي عبر سيارات الأجرة إلى حقيقة في «نيوم» وفق تصريحات المسؤولين.

في عام 2017، تم طرح المرحلة الأولى من مشاريع الطاقة المتجددة في السعودية، التي ضمت مشروع سكاكا للطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة 300 ميغاواط، الذي تم ربطه مؤخراً بشبكة الكهرباء الوطنية، ومشروع دومة الجندل لطاقة الرياح بقدرة 400 ميغاواط، وذلك في خطوة لزيادة إسهام مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة لإنتاج الكهرباء لنحو 50 في المئة بحلول عام 2030، وأن يحل الغاز والطاقة المتجددة محل نحو مليون برميل يوميا من المكافئ النفطي وأنواع الوقود السائل، والوفاء بالتزامات السعودية نحو تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

وفي يوليو (حزيران) 2019، أطلق مكتب تطوير مشاريع الطاقة المتجددة المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للطاقة

المتجددة، التي تألفت من ستة مشاريع للطاقة الشمسية الكهروضوئية، بسعة إجمالية تصل إلى 1470 ميغاواط.

وتعمل وزارة الطاقة السعودية على 15 مشروعاً للطاقة المتجددة، منها 14 مشروعاً للطاقة الشمسية الكهروضوئية، ومشروع لطاقة الرياح، بطاقة إجمالية تبلغ 701 غيغاواط.

وتقوم المملكة أيضاً بتطوير عدد من مشاريع الطاقة المتجددة واسعة النطاق الأخرى، حيث تعمل على بناء محطة للطاقة الشمسية بقدرة 1.2 غيغاواط في نيوم، بالإضافة إلى الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، تستكشف السعودية أيضاً إمكانات تقنيات الطاقة المتجددة الأخرى، مثل إنتاج الهيدروجين، وتقوم بتطوير عدد من مشاريع الهيدروجين، بما في ذلك مشروع في نيوم الذي يهدف إلى إنتاج 2.9 مليون طن من الهيدروجين الأخضر سنوياً بحلول عام 2030.

«أسبوع المناخ 2023».. اجتماع لصانعي السياسات وتأكيد لمكانة المملكة

الرياض - حازم بن حسين

الرياض

تستضيف المملكة العربية السعودية اليوم أسبوع المناخ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هذا العام، مما يتيح لها الفرصة لعرض جهودها في مواجهة تغير المناخ، حددت وزارة الطاقة خمسة أهداف لأسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2023، حيث حددت الإطار العام لأهدافها التواصلية.

وفي أسبوع المناخ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2023، يجتمع في المملكة صانعو السياسات، والعاملون في المجال، بالإضافة إلى المجتمع المدني وقطاع الأعمال لتبادل وجهات النظر حول الحلول المناخية، وتجاوز العقبات، واستكشاف الفرص، مع التأكيد على شمولية مؤتمر الأطراف (COP28) باعتباره مؤتمر الأمم المتحدة المعني بقضايا التغير المناخي.

تهدف الاستضافة إلى: تعزيز القدرة على التأثير والإقناع وتأكيد مكانة المملكة بوصفها دولة مؤثرة في مجال المناخ واستعراض مبادرات المملكة المناخية.

وتسليط الضوء على مبادرات المملكة والإسهام في تحديد توجهات مؤتمر الأطراف وتعزيز دورها الريادي في منطقة الشرق الأوسط. وتعزيز نهج الاقتصاد الدائري للكربون وتحديد فرص الشراكات، بتحديد توجّهها في مؤتمر الأطراف (COP28) القبل والإعداد لمخرجاته الأساسية لمناقشات مؤتمر هذا العام.

والاستفادة من أسبوع المناخ لتحديد فرص الشراكات بين المملكة والمنظمات والدول

وتعزيز نهج الاقتصاد الدائري للكربون والتأكيد على فاعليته وتضمينه في كافة النقاشات الرئيسة.

إلى ذلك تتركز الأهداف التواصلية على إبراز دور المملكة باعتبارها الدولة المضيفة لفعالية أسبوع الأمم المتحدة للمناخ، والتي ستشارك فيها العديد من الدول والمنظمات المؤثرة من جميع أنحاء العالم، وإبراز أهمية هذه الفعالية التي تسبق مؤتمر الأطراف (COP28). كما يمثل هذا الحدث فرصة لاستعراض جهود المملكة وإنجازاتها في مواجهة تحديات التغيير.

كما تكمن الأهداف التواصلية أيضا إلى إبراز إمكانات المملكة في الاستضافة والتنظيم الناجح للفعاليات الدولية، وتعزيز أهمية أسبوع المناخ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضمن أجندة الفعاليات الدولية الخاصة بالمناخ. وتسليط الضوء على محورية العمل المناخي بما في ذلك تقنيات خفض الانبعاثات الكربونية والتكيف ضمن أجندة أسبوع

المناخ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واستعراض تقدم المملكة في تقليل الانبعاثات الكربونية، وأنها في طريقها لتحقيق طموحاتها نحو الحياد الصفري بحلول عام 2060. يحتاج العالم إلى تبني الكثير من الحلول لمواجهة التحديات المناخية، وتعمل المملكة العربية السعودية ومنطقة الشرق الأوسط على استكشاف جميع الحلول والتوجهات للوصول

إلى الطموحات المحددة في اتفاقية باريس للمناخ، ويجب أن يشمل العمل المناخي كافة شرائح المجتمع، وتتطلب الحلول نهجا شاملا يشارك فيه الجميع، بما في ذلك القطاع الصناعي.

تؤكد المملكة دائما أن العمل المناخي لا يمكن أن يتحقق على حساب التطور الاقتصادي وأمن الطاقة العالمي. وتنعم منطقة الشرق الأوسط باحتوائها على بعض أسرع الاقتصادات نموا في العالم. ومن خلال توظيف الحلول المبتكرة ويمكن تحقيق أهدافنا التنموية ومواجهة تحديات التغير المناخي في آن واحد. وبوصفها الدولة الرائدة في مجال الطاقة في المنطقة والعالم، وأحد أكبر المستثمرين في قطاع البحث والتطوير، تستطيع المملكة والمنطقة على نطاق أوسع، إيجاد حلول ممكنة لتقليل الآثار البيئية.

«أويل برايس»: مخاوف الطلب تبعد أسعار النفط عن خانة 3 أرقام

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

أفاد تقرير «ريج زون» النفطي الدولي بأن المخاوف المتزايدة بشأن مزيد من الزيادات في أسعار الفائدة، وفترة أطول من السياسة النقدية المتشددة، وفرت الخلفية لعمليات بيع النفط الأخيرة.

وأوضح التقرير الذي نشر أمس، بأن خام غرب تكساس الوسيط استقر عند 83 دولارا للبرميل منخفضا ثمانية دولارات خلال أسبوع، حيث سجل حاليا أدنى مستوياته منذ أغسطس الماضي بعد أن انخفضت المكاسب عقب ارتفاع الأسعار أكثر من 30 في المائة.

وأشار إلى تراجع أسعار النفط في ختام الأسبوع الماضي بعد أن أظهرت أرقام الحكومة الأمريكية انخفاض استهلاك البنزين وزيادة مخزونات وقود السيارات، حيث أثار التقرير جدلا حول ما إذا كان الارتفاع السابق في الأسعار قد أدى إلى هبوط الطلب على المنتجات، على الرغم من أن البنوك، مثل باركليز، وجولدمان ساكس، تقول إن المخاوف مبالغ فيها.

ونقل عن بنك باركليز تأكيده أن التصحيح الأخير في أسعار النفط كان سريعا للغاية، ولم يكن له مبرر إلى حد كبير من وجهة نظر البنك، كما أن الحديث عن تراجع الطلب بسبب الأسعار لا يقف في وجه حقيقة مفادها أن القليل جدا من الارتفاع الأخير في أسعار النفط قد تم نقله إلى المستهلكين.

ويلقي انخفاض الهوامش بالنسبة للمنتجات المكررة بظلاله على التوقعات، حيث تم تداول البنزين بأقل من ثمانية دولارات فوق سعر النفط الخام أي بمقدار النصف عن الأسبوعين السابقين وانخفضت علاوة الديزل على النفط الخام أيضا إلى أدنى مستوياتها منذ يوليو، ويرجع ذلك جزئيا إلى رفع روسيا حظر التصدير على منتجي النفط لديها، وفقا لـ«التقرير».

أما تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي، فيرى أنه مع انخفاض أسعار النفط في ختام الأسبوع، وتزايد المخاوف بشأن الطلب قد لا يؤدي لأسعار مكونة من ثلاثة أرقام في الوقت الحالي.

ورصد التقرير أن الأسبوع الماضي كان أسوأ أسبوع للخام منذ مارس، حيث تراجعت أسعار النفط بمقدار عشرة دولارات للبرميل في ختام الأسبوع متأثرة بضغوط بيع السندات الأمريكية، التي أضرت بالتوقعات الاقتصادية حتى 2024، ثم تعرضت لضربة أخرى من أرقام تقييم الأثر البيئي لهذا الأسبوع التي أشارت إلى انخفاض حاد في الطلب على البنزين في جميع أنحاء العالم، خاصة في الولايات المتحدة.

وعد أن ارتفاع خام برنت في بورصة إنتركونتيننتال إلى أرقام ثلاثية يعد خارج الحدود تماما في الوقت الحالي ويحوم حاليا عند 84 دولارا للبرميل.

وسلط التقرير الضوء على إعلان السعودية التزامها بالمسار المخطط له في الإنتاج، حيث إنها ملتزمة بخفض إنتاجها بمقدار مليون برميل يوميا حتى نهاية 2023، كما أشارت إلى أنها ستراجع قرارها مرة أخرى الشهر المقبل، وقد تعمق الخفض إذا لزم الأمر.

وتوقع أن النمو السكاني في الهند، وتأخر تحولها الأخضر، قد يجعلانها تتفوق على الصين في استهلاك النفط بحلول 2026،

لافتا إلى أن تحول الصين السريع إلى مصادر الطاقة المتجددة بما في ذلك السيارات الكهربائية، يقلل من طلبها على النفط في المستقبل، معتبرا أن واردات الهند النفطية المميزة من روسيا وصناعة التكرير القوية تدعم الطلب المتزايد على النفط.

وأضاف التقرير أنه على النقيض يتوقع بعض خبراء الطاقة أن تستمر الصين في لعب دور رئيس في سوق النفط العالمية لعدة أعوام أخرى، حيث إن الصين لديها هدف صافي انبعاثات الكربون صفر بحلول 2060 وهو الوقت الذي من المتوقع فيه أن يتراجع الطلب على النفط الخام مع توجهه تدريجيا نحو ذلك.

ونقل التقرير عن مجموعة رابيدان للطاقة تأكيدها أنه في غياب اكتشافات الغاز الكبرى أو الاختراقات التكنولوجية في مجال الطاقة المتجددة أو البديلة، فإننا لا نتوقع أن يتوقف نمو الطلب الصيني على النفط قبل عقود على الرغم من أن معدل نمو الطلب قد يكون بطيئا.

وأشار التقرير إلى قرب تجاوز عدد سكان الهند عدد سكان الصين واستمرار الصين في تسريع تطوير قدراتها في مجال الطاقة النظيفة، حيث يتوقع عديد من خبراء الطاقة أن تتفوق الهند قريبا على العملاق الآسيوي لتصبح أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، حيث يدعم ذلك عدة عوامل بدءا من صناعة التكرير القوية في الهند حتى الإقبال السريع على السيارات الكهربائية في الصين، ومع ذلك لا يتفق الجميع على ذلك، حيث يشير البعض إلى أن التحول قد يكون أبطأ بكثير مما يتصوره كثيرون الآن.

من جانبه، أبرز تقرير وكالة «بلاتس» الدولية للمعلومات النفطية رفع روسيا إلى حد كبير الحظر الذي فرضته على صادرات الديزل بعد أسبوعين فقط من تحركها المفاجئ للحد من ارتفاع أسعار المضخات المحلية، ما أثار مخاوف بشأن تخفيضات تشغيل التكرير بسبب نقص سعة التخزين.

ونقل عن وزارة الطاقة الروسية تأكيدها أن صادرات الديزل، التي يتم شحنها عبر خط أنابيب إلى الموانئ البحرية الروسية مسموح بها الآن بشرط أن يسلم المنتجون ما لا يقل عن نصف إنتاجهم من الديزل إلى السوق المحلية.

ونوه إلى أن تدفقات الديزل عبر خط الأنابيب إلى موانئ النفط الرئيسة في روسيا، مثل بريمورسك ونوفوروسيسك تشكل أغلبية أحجام صادرات البلاد التي تبلغ نحو مليون برميل يوميا، وذلك وفقا لبيانات تتبع الناقلات.

ولفت إلى أن هذه الخطوة تشمل إجراءات أخرى لتعزيز إمدادات الوقود المحلية، وتأتي بعد ضغوط متزايدة من المنتجين المحليين ومصافي التكرير لرفع حظر تصدير الديزل المستمر منذ أسبوعين، حيث تشعر شركات التكرير بالقلق من نفاد القدرة التخزينية للديزل المخصص لفصل الشتاء، ما قد يؤدي إلى تخفيضات محتملة في معالجة الخام.

ونوه التقرير إلى أن روسيا كانت قد أعلنت في 21 سبتمبر الماضي فرض حظر مؤقت على معظم صادرات الديزل والبنزين، وذلك في محاولة لتخفيض أسعار وقود الطرق، حيث هددت هذه الخطوة بإزالة ما يصل إلى مليون برميل يوميا من الديزل المنقول بحرا من الأسواق العالمية وتدفقات أصغر من البنزين تبلغ نحو 150 ألف برميل يوميا.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفعت أسعار النفط، الجمعة، عند التسوية، لكنها سجلت أكبر خسائر أسبوعية منذ مارس الماضي، وذلك بعد أن أجج رفع جزئي آخر لحظر تصدير الوقود في روسيا المخاوف إزاء الطلب بسبب التحديات التي يواجهها الاقتصاد الكلي. وزادت العقود الآجلة لخام برنت 51 سنتا إلى 84.58 دولار عند التسوية، فيما صعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 48 سنتا إلى 82.79 دولار. وانخفض برنت 11 في المائة، وتراجع غرب تكساس أكثر من 8 في المائة، هذا الأسبوع بفعل مخاوف من أن تؤدي أسعار الفائدة المرتفعة، إلى إبطاء النمو العالمي والإضرار بالطلب على الوقود، حتى مع تراجع الإمدادات من السعودية وروسيا اللتين أعلنتا مواصلة خفض الإنتاج حتى نهاية العام. وأظهرت إحصاءات وزارة العمل الأمريكية أن نمو الوظائف في الولايات المتحدة زاد بواقع 336 ألف وظيفة في سبتمبر، وهو ما يتجاوز كثيرا توقعات الاقتصاديين بزيادتها 170 ألف وظيفة فقط. وقال محللون إن الاقتصاد الأمريكي القوي يمكن أن يعزز المعنويات بشأن الطلب على النفط على المدى القريب، لكن على العكس من

ذلك، أدت الإحصاءات إلى ارتفاع الدولار وزيادة الرهانات على رفع أسعار الفائدة مرة أخرى في 2023. وعادة ما يعود ارتفاع الدولار بالسلب على الطلب على النفط، إذ يجعله أكثر تكلفة نسبيا لحاملي العملات الأخرى.

من جانب آخر، ذكر تقرير شركة بيكر هيوز الأمريكية المعنية بأنشطة الحفر أن إجمالي منصات الحفر النشطة في الولايات المتحدة انخفض بمقدار أربع منصات هذا الأسبوع، ما يؤدي إلى خسارة 160 منصة في 2023.

وأضاف التقرير أنه في حين انخفضت منصات النفط بمقدار خمس منصات للأسبوع الثاني على التوالي، شهدت منصات الغاز زيادة بمقدار منصتين، مضيفا أنه لا يزال إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة ثابتا عند 12.9 مليون برميل يوميا حتى مع ملاحظة مؤشرات خام غرب تكساس الوسيط وبرنت انخفاضا في أسعار التداول عن الأسبوع السابق.

وأشار التقرير إلى انخفاض إجمالي عدد منصات الحفر إلى 619 منصة هذا الأسبوع. وحتى الآن هذا العام، حيث قدرت شركة بيكر هيوز خسارة 160 منصة حفر نشطة، بينما يبلغ عدد منصات الحفر هذا الأسبوع 456 منصة أقل من عدد منصات الحفر في بداية 2019 قبل الوباء.

ونوه إلى انخفاض عدد منصات الحفر في حوض بيرميان بمقدار ثلاث منصات هذا الأسبوع، وهو الآن أقل بمقدار 36 منصة، مقارنة بالوقت نفسه من العام الماضي، بينما ارتفع عدد منصات الحفر في Eagle Ford بنسبة 1، وهو أقل بـ 22 منصة، مقارنة بهذا الوقت من العام الماضي.

مشروع ثلاثي للطاقة .. روسيا توافق على تسليم أوزبكستان الغاز عبر كازاخستان

الاقتصادية

أعطى فلاديمير بوتين، الضوء الأخضر لتسليم أوزبكستان الغاز الروسي عبر كازاخستان، أمس، في حين يعاني قطاع الغاز الروسي العقوبات الغربية المرتبطة بالهجوم على أوكرانيا.

وأعلن الرئيس الروسي، إلى جانب نظيريه الأوزبكي شوكت ميريضيايف، والكازاخستاني قاسم جومارت توكاييف، اللذين قدما إلى مقر إقامته قرب موسكو، لحضور حفل رسمي لبدء التسليم عبر دائرة الفيديو المغلقة «منح الإذن».

ووفقا لـ«الفرنسية»، أقيم الحفل يوم عيد ميلاد بوتين الـ71، إذ قال «هذا أكبر مشروع ثلاثي للطاقة» بين روسيا وهاتين الدولتين السوفياتيتين السابقتين في آسيا الوسطى.

وأضاف، أن هذا المشروع سيسمح لأوزبكستان الغنية بالمحروقات، بالحصول على «مصدر إضافي للطاقة»، في حين ستتمكن كازاخستان من حل مشكلة توفير إمدادات الغاز للمناطق الواقعة في شمال البلاد وشرقها.

وتابع «ستكون روسيا قادرة مرة أخرى على تأكيد مكانتها كمورد موثوق للغاز الطبيعي».

وأكد بوتين «نحن منفتحون على مزيد من التعاون، الذي تضمنته المواضيع المطروحة للنقاش بين القادة الثلاثة.

وأكد أن آفاق التعاون «مهمة وكبيرة في مجال الطاقة بشكل عام، وليس فقط فيما يتعلق بتسليم الغاز، هناك مشاريع وكذلك إمكانات».

تضرر قطاع الغاز الروسي بشدة من جراء العقوبات الأوروبية والأمريكية التي فرضت ردا على التدخل العسكري الذي قام به الكرملين في أوكرانيا في فبراير 2022.

وتراجعت صادرات الغاز بنسبة 25.1 في المائة في 2022، وفقا للأرقام الرسمية، حيث قام الاتحاد الأوروبي الذي كان أكبر مستهلك للغاز الروسي، بتخفيض وارداته بشكل كبير خلال العام الماضي.

أمام سوق أوروبية أصبحت الآن شبه مغلقة أمامها، بدأت شركة الغاز الروسية العملاقة «غازبروم» التي تحتكر صادرات الغاز الروسي عبر خطوط الأنابيب، تغييرا استراتيجيا في الأشهر الأخيرة، حيث أعادت تصدير جزء من إمداداتها نحو آسيا حيث الطلب على الطاقة كبير.

وكان قد عرض الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، مجددا، استئناف تزويد ألمانيا بالغاز عبر خط أنابيب «نورد ستريم- 2»، في ضوء ارتفاع أسعار الطاقة في أوروبا، التي نتجت جزئيا عن قرار روسيا وقف الإمدادات إلى القارة.

وأشار بوتين، إلى أن روسيا مستعدة لضخ 27 مليار متر مكعب من الغاز سنويا عبر خط الأنابيب، لكن القرار يقع على عاتق ألمانيا، وفقا لما صرح به أمام خبراء من نحو 40 دولة، بما في ذلك ألمانيا، في منتدى فالدي الدولي للحوار في منتجع سوتشي الروسي على البحر الأسود الخميس.

وبحسب شركة نورد ستريم، فقد تم تسليم 59 مليار متر مكعب من الغاز عبر خط أنابيب نورد ستريم - 1 في 2021.

وأدان بوتين، مرة أخرى، تفجيرات العام الماضي التي استهدفت خطوط أنابيب نورد ستريم الممتدة من روسيا إلى ألمانيا، ووصفها بأنها «أعمال إرهابية»، وفقا لـ«الألمانية».

وكان قد تم تسجيل انفجارات بالقرب من جزيرة بورنهولم الدنماركية في 26 سبتمبر 2022. وبعد ذلك بوقت قصير، تم اكتشاف أربعة تسربات في ثلاثة من خطوط الأنابيب الأربعة.

ويمتد كل من خطي «نورد ستريم- 1» و«نورد ستريم- 2» كخط مزدوج تحت الماء لمسافة تبلغ نحو 1200 كيلومتر من روسيا إلى ألمانيا. ووفر «نورد ستريم- 1» مقدارا كبيرا من الغاز المستورد إلى أوروبا منذ 2011.

يشار إلى أن أيا من الخطين لم يكن ينقل الغاز فعليا وقت الهجوم وسط أزمة الطاقة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا نتيجة للحرب الأوكرانية.

العراق: استيراد الغاز من تركمانستان ضرورة لتنويع مصادر الطاقة

الاقتصادية

حب محمد شياع السوداني رئيس الحكومة العراقية، بالاتفاق بين بلاده وتركمانستان، لتوريد الغاز إلى بلاده لتشغيل محطات إنتاج الطاقة الكهربائية في العراق.

وقال السوداني، خلال استقباله ماكسات بابايف وزير الدولة لشؤون الغاز في تركمانستان، إن «وفدا عراقيا سيتوجه في 25 من الشهر الجاري إلى تركمانستان لتوقيع العقود».

وأضاف، أن «الحكومة أولت اهتماما كبيرا بقطاع الطاقة في العراق وجعلته من أبرز أولوياتها وأساسا لتطوير الاقتصاد وتنويعه، وتنمية باقي القطاعات الحيوية».

وذكر أن العراق يمتلك ثروة كبيرة من الغاز، لكنه يحتاج إلى وقت لاستثماره بالشكل الأمثل، بعد أن تأخر في هذا الأمر لأعوام مضت».

وقال السوداني، إن الاتجاه لاستيراد الغاز التركمانستاني يأتي ضمن رؤية الحكومة واستراتيجيتها في تنويع مصادر استيراد الغاز، وتنويع مصادر الطاقة لضمان استمرارية عمل محطات توليد الكهرباء.

وعبر الوزير بابايف، عن رغبة بلاده في تعزيز التعاون المشترك مع العراق في مختلف المجالات، بما يسهم في تطوير العلاقات بين البلدين، ويحقق مصالح شعبيهما.

وحسب بيان للحكومة العراقية، جرى خلال اللقاء، بحث العلاقات الثنائية بين البلدين، وسبل تطويرها، وتعزيز أطر التعاون في مجال الطاقة والغاز، الذي توج بتوقيع مذكرة تفاهم مشتركة لاستيراد الغاز التركمانستاني إلى العراق، لسد حاجة محطات الإنتاج والمنظومة الكهربائية منه.

ويقتصر استيراد العراق حاليا من الغاز والطاقة الكهربائية على إيران لتشغيل المحطات الكهربائية، فيما يحاول العراق البحث عن مصادر جديدة لتلبية الاستهلاك المحلي، في حين تتواصل عمليات استثمار الغاز في الحقول النفطية العراقية من شركات عالمية وصولا إلى تحقيق مستويات إنتاج عالية بحلول 2025.

جهاز الاستثمار العماني للاستثمار في «إلكتريك هيدروجين» الأميركية

الشرق الأوسط

أعلن جهاز الاستثمار العُماني، السبت، الاستثمار في شركة «إلكتريك هيدروجين» الأميركية المتخصصة في إنتاج الهيدروجين الأخضر.

ونقلت وكالة الأنباء العمانية عن الوليد بن سعيد الشكيلي، مدير استثمارات التنويع الاقتصادي في جهاز الاستثمار العماني، القول إن من «الضروري إقامة شراكات استراتيجية مع شركاء لديهم الخبرة والقدرات التقنية المتقدمة في هذا المجال».

وأضاف: «يأتي استثمارنا في هذه الشركة انعكاساً لاهتمامنا بدعم تطوير قطاع الهيدروجين الأخضر في سلطنة عُمان».

وبحسب الوكالة العمانية، ستسمح تقنية لشركة «إلكتريك هيدروجين» بتصنيع محللات كهربية وتشغيلها بقدرة تشغيلية تصل إلى 100 ميغاوات.

وتستهدف سلطنة عمان إنتاج نحو مليون طن من الهيدروجين بحلول 2030، إلى أن يرتفع إلى 3.75 مليون طن بحلول 2040، وسط توقعات ببلوغ إنتاج الهيدروجين الأخضر في السلطنة 8.5 مليون طن بحلول 2050.

ويمثّل هدف إنتاج الهيدروجين الأخضر لسلطنة عمان لعام 2040 نحو 80 في المائة من صادرات البلاد من الغاز الطبيعي المسال الحالية من حيث الطاقة المكافئة التي بلغت 11.3 مليون طن خلال 2022، كما أنه مرشح للتضاعف بحلول 2050.

ومنتصف أغسطس (آب) الماضي، استقبلت سلطنة عُمان، أول ناقلة هيدروجين مسال في العالم، سفينة «سويسو فرونتير» اليابانية، وذلك ضمن برنامجها لزيارة عدد من الدول في منطقة الشرق الأوسط.

وقال المهندس سالم بن ناصر العوفي، وزير الطاقة والمعادن العماني، وقتها، إن الزيارة تأتي للتعرف على إمكانية نقل الهيدروجين، والتحديات التي واجهتها السفينة أثناء عملية النقل والبناء، بالإضافة إلى الخطط المستقبلية للشركة لبناء ناقلات هيدروجين كبيرة لمواكبة الطلب العالمي المتزايد على الهيدروجين خلال المرحلة المقبلة.

كيف تأثرت أهداف السعودية وأوبك الإستراتيجية بثورة الصخري الأميركي؟

أحمد بدر

الطاقة

قال مستشار تحرير منصة الطاقة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن السعودية ودول الخليج والدول الأعضاء في أوبك تأثرت بثورة النفط الصخري الأميركي.

ولفت الحجي إلى أن السماح بتصدير النفط الصخري الأميركي، -بموجب قرار من الرئيس الأسبق باراك أوباما في شهر ديسمبر/كانون الأول من عام -2015 جعل الأمور في الأسواق العالمية مختلفة تمامًا.

وأوضح -في حلقة من برنامج «أنسيّات الطاقة»، على مساحات منصة «إكس» (تويتر سابقًا)، قدّمها بعنوان «انخفاض إنتاج النفط الصخري الأميركي وآثاره في السعودية وباقي دول أوبك»- أنه عند تأسيس أوبك في 1960 كان كل النفط في المنطقة العربية تحت سيطرة شركات أميركية وأوروبية.

وأضاف: «كان النفط تحت أيديهم بامتيازات مجحفة جدًا، بعضها لمدة 99 عامًا، وكانت الأرباح التي يحققونها ضخمة جدًا، في حين كانت الحكومات والمشيخات في ذلك الوقت تحقق عائدًا بسيطًا، ومع الزمن وزيادة حركات التحرر والحراك الوطني العربي، وتأميم مصدق للنفط الإيراني في 1951، ثم تأميم قناة السويس في 1956، زاد الوعي العربي، ما جعل الأمور تختلف».

استثمارات السعودية ودول الخليج

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إنه مع ارتفاع أسعار النفط الكبير في سبعينيات القرن الماضي حققت السعودية ودول الخليج إيرادات ضخمة، ولكن اقتصاداتها كانت ضعيفة، وقدرتها على استهلاك الاستثمارات واستيعابها كانت ضعيفة جدًا.

وأضاف: «حتى المدن كانت بسيطة جدًا، وعدد السكان صغيرًا، لذلك بحثوا عن طريقة لاستثمار الأموال الكبيرة التي يملكونها، وفكروا في الاستثمار لدى الغرب، ولكن هناك كان التضخم عاليًا، والفائدة الحقيقية كانت قريبة من الصفر، وكان الدولار ينخفض، بجانب محاولات بعض الدول تجميد أموال دول في الشرق الأوسط».

لذلك -وفق الدكتور أنس الحجي- بحثت هذه الدول عن حلول أخرى، واستشارت البنك الدولي وصندوق النقد وبعض بيوت الخبرة، التي قدمت استشارات بضرورة بناء صناعات كثيفة الطاقة، للاستفادة من الموارد الرخيصة الموجودة في هذه البلاد.

وبناء عليه، تبنّت السعودية ودول الخليج البتروكيماويات، وبعض المصانع التي تستهلك الطاقة بصورة كبيرة مثل مصانع الألومنيوم مثلًا، وكذلك تبني فكرة بناء معامل تكرير أو مصافٍ، إذ تمت الاستفادة من القيمة المضافة وتصدير المنتجات النفطية.

وتابع: «تبنّت دول الخليج ودول أوبك الأخرى كل هذه السياسات، رغم أنه كانت هناك في ذلك الوقت بعض الصعوبات المتعلقة بالاستثمار في البتروكيماويات، كما كانت هناك صعوبات في مسألة التكرير، وكانت بعض المصافي تحقق خسائر في ذلك الوقت».

ولفت إلى أنه في الوقت الذي بدأت فيه السعودية ودول أخرى ضمن أوبك تحقق انتعاشًا بسبب المشروعات الضخمة للبتروكيماويات ومعامل التكرير الضخمة، جاء النفط الصخري الأميركي ليضرب الأهداف الإستراتيجية لهذه الدول بالكامل.

وأردف: «الهدف الإستراتيجي الأول هو صناعة البتروكيماويات، التي كان يُقال في السبعينيات وبداية الثمانينيات إنها غير مجدية، ولكنها أصبحت مجدية اقتصاديًا لاحقًا، بسبب توافر غاز الإيثان في هذه الدول، في حين كانت الدول الأخرى تستعمل النافثا».

وأشار إلى أنه مع ارتفاع أسعار النفط والنافثا، التي تُعد منتجًا نفطيًا، فترتفع أسعارها مع ارتفاع أسعار النفط، كانت هناك ميزة نسبية لدول الخليج والسعودية في هذا المجال، إذ بدأت تحقق أرباحًا، قبل أن يأتي النفط الصخري الأميركي بكميات هائلة من غاز الإيثان، لدرجه أنه صار يُرمى مع الغاز دون أي قيمة على الإطلاق.

ومع توافر الميثان، وكذلك غاز الإيثان بهذا الشكل، وكذلك توافر الغازات السائلة بصورة كبيرة في أميركا، بدأت شركات البتروكيماويات العالمية، التي كانت تتحول إلى الخليج، التوقف والرجوع إلى أميركا، لتنتعش صناعه البتروكيماويات هناك، وتنافس السعودية ودول الخليج، وهذا من الآثار السلبية لثورة النفط والغاز الصخريين.

استفادة المصافي وتصدير المشتقات الأميركية

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن الهدف الإستراتيجي الثاني، الذي أضرت به ثورة النفط الصخري الأميركي السعودية ودول أوبك، هو موضوع المصافي، التي تنتج مشتقات نفطية متعددة، أشهرها البنزين والديزل ووقود الطائرات.

وأضاف: «سبق أن أشرت إلى وجود أمر رئاسي بمنع تصدير النفط الأميركي حتى عام 2015، لذلك كانت هناك في المدة بين 2010 و2015 زيادة في إنتاج النفط الصخري الأميركي، الذي لا توجد له سوق عالمية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعار الخام الأميركي داخل الولايات المتحدة بصورة كبيرة».

وأوضح الدكتور أنس الحجي، أن المعروف أن خام غرب تكساس الوسيط الأميركي وخام برنت الأوروبي أسعارهما متقاربة جدًا، ولكن في تلك المدة كانت أسعار خام غرب تكساس منخفضة بنحو 20 دولارًا عن خام برنت.

هنا -وفق الحجي- استفادت المصافي الأميركي استفادة كبيرة، لأن هناك حظرًا على تصدير النفط الخام، ولكن لا يوجد حظر على تصدير المنتجات النفطية، فكرروا النفط الصخري، وصنعوا البنزين والمنتجات الخفيفة وصدّروها إلى بقية دول العالم فحققوا أرباحًا كبيرًا، لأنهم باعوها بالأسعار العالمية.

وتابع: «حققت المصافي أرباحًا خيالية وتاريخية في ذلك الوقت، ولكن في الوقت نفسه كانت السعودية ودول الخليج وبعض دول أوبك قد انتهت من المصافي التي بنتها وأنفقت مليارات الدولارات عليها، وبدأت تصدر البنزين، لتتفاجأ بأن البنزين الأميركي يغطي كل الأسواق».

ولفت إلى أنه من العجائب أن الصادرات الأميركية من المنتجات النفطية خلال الشهر الجاري سجلت أعلى مستوى لها في التاريخ، كما كانت الصادرات خلال النصف الأول من 2023 الأعلى تاريخيًا، إذ بلغت 6 ملايين برميل، ما أثر بالسلب في الهدف الإستراتيجي الثاني.

المنافسة على الغازات السائلة وتفوّق أوبك

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إن الهدف الإستراتيجي الثالث الذي تأثر بثورة النفط الصخري الأميركي كان الغازات السائلة، التي تعد مواد نفطية رغم أن اسمها «غازات»، والتي تلقى اهتمامًا كبيرًا من السعودية ودول أوبك على مر تاريخهما، وذلك لسببين.

السبب الأول -وفق الحجي- أنها ليست ضمن الحصص الإنتاجية لأوبك، فإذا خفّضت دول أوبك الإنتاج، ينخفض إنتاج النفط الخام، ولكن الغازات السائلة لا تتأثر، فتستثمرها هذه الدول، إذ إنه بسبب النمو الكبير في آسيا كانت لهذه الغازات سوق كبيرة، لأن كل البتروكيماويات تأتي منها غالبًا.

وأضاف الدكتور أنس الحجي: «كانت للغازات السائلة سوق كبيرة مع هامش ربح عالٍ، لذلك كان هناك دافع للاستثمار في هذا المجال، فاستثمرت السعودية ودول الخليج فيها، لتتفاجأ فيما بعد بأن صادرات الغازات السائلة الأميركية تضاعفت خلال 14 عامًا تقريبًا بأكثر من 25 مرة».

وعن أسباب تضاعف الصادرات الأميركية، قال الحجي إن الحقول الصخرية تختلف عن حقول النفط المعروفة، لأن الصخرة الأم لديها غاز ونفط، في حين عندما يهاجر النفط يبقى الغاز أو يذهب إلى مكان آخر، وفي كثير من الأحيان لا يذهب مع النفط، كما يُستخرج الآن الغاز مع النفط من الصخرة الأم، ومن ثم فإن نسبة الغاز والسوائل الغازية في آبار الصخر عالية.

وتابع: «أحيانًا تكون النسبة عالية جدًا قد تصل إلى أعلى من 50%، ونتيجة ذلك حدث الأثر السلبي في الهدف الإستراتيجي الثالث، وهو الغازات السائلة، إذ تفوقت الغازات السائلة الأميركية على مثيلتها الخليجية».

وكان الهدف الإستراتيجي الرابع -وفق الحجي- الذي ما زال موجودًا حتى الآن، هو وحدة أوبك، وأن تظل المنظمة وحدة متكاملة مع بعضها، إذ إن الخلافات السياسية بين دول أوبك كانت كبيرة، وكانت هناك حروب طاحنة بين بعض الأعضاء، كما حدث بين العراق وإيران من جهة، والعراق والكويت من جهة أخرى.

وأردف: «رغم ذلك بقيت وحدة أوبك بقيادة السعودية، ولكن ما قصم ظهر المنظمة هو النفط الصخري الأميركي، لأنه عند زيادة الإنتاج بعد عام 2010، لم يستطع المنتجون الأميركيون تصديره خارج بلادهم، واستبدلوا نفطهم بالواردات، ولكن ذلك من النوع الخفيف فقط، ومن ثم كان الأثر كبيرًا بالنسبة إلى بلاد محددة مثل نيجيريا والجزائر وليبيا».

شكراً